جامعة سيدي محمد بن عبد الله
كلية الآداب والعلـــوم الإنسانية
ظهر المهراز– فـــاس

شعبة علم الاجتماع
وحدة سوسيولوجيا التنمية
الفصل السادس
ذ. عبد المالك بوزكراوي
2019/ 2

وحدة سوسيولوجيا التنمية

الفصل السادس

مسار: التنمية

- **المحاضرة رقم: 5**
- **المحاضرة رقم: 6**

ـ نصوص للقراءة

هام: سيتم تنزيل باقي المحاضرات بالتوالي

المحاضرة رقم 5

المحور الثاني: سوسيولوجيا التنمية اتجاهات نظرية:

شهدت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية اهتماما ملحوظا من جانب علماء الاجتماع بالإسهامات المختلفة التي قدمها كل من كارل ماركس وماكس فيبر فيما يتعلق بنشأة النظام الرأسمالي بوصفه نموذج التنمية الذي حققه المجتمع الغربي، ولقد عالج فيبر هذه القضية في معرض دراسة للعلاقة بين الدين والاقتصاد حينما نشر في سنة 1904 مؤلفه الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية. أما ماركس فقد عالج هذه القضية في معرض تحليله للدور الذي تلعبه العوامل المادية في تشكيل الوجود الاجتماعي. وعلى الرغم مما يذهب إليه البعض من أن هذين العالمين قد انطلقا من وجهتي نظر متعارضتين في تفسير نشأة النظام الرأسمالي. إلا أننا نرى ضرورة لتأكيد بعض القضايا الهامة التي يتعين علينا أن نضعها في الاعتبار عند محاولة فهم إسهام هذين العالمين.

أولا: الاتجاه الماركسي في تفسير التنمية والتخلف

اهتم ماركس بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في غرب أوربا وفي مناطق أخرى من العالم، ثم قدم نموذجا عاما لتطور المجتمعات الإنسانية. ولقد استطاع ماركس من خلال دراسته لفلسفة هيجل التسليم بالمنطق الدياليكتيكى (الجدلي) والعمل على تطويره. ويقوم هذا المنطق على دراسة الأشياء كحقائق في حالة حركة دائمة.

ويذهب ماركس إلى أن هناك ثلاثة قوانين تحكم حركة المادة والمجتمع والعالم أيضا هي : قانون وحدة الأضداد وصراعها، وقانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية، وقانون نفي النفي.

واستنادا إلى تحديد ماركس للدور الذي تلعبه علاقات الإنتاج في تاريخ البشرية نجده يحدد خمس مراحل، اختلف فيها النظام الاجتماعي للإنسان، واختلف فيها بالتالي حياته الثقافية والفكرية والسياسية:

المرحلة الأولى: الإنتاج البدائي: حيث كانت ملكية الإنتاج جماعية، وحيث كانت أدوات الإنتاج هي الحجارة المصقولة، ثم القوس والسهم، وحيث كان الإنتاج يعتمد

على جمع الثمار والصيد وهو عمل مشترك بين أفراد المجتمع الذي يخلو من الطبقات الاجتماعية.

المرحلة الثانية: العبودية: حيث بدأ فيها الأغنياء يبسطون نفوذهم على الفقراء بحيث تحول الآخرون إلى رقيق ملزمين بفلاحة الأرض. وفي هذه المرحلة يبدأ الأغنياء بملكية وسائل الإنتاج وأدواته التي أخذت تصنع من المعادن.

المرحلة الثالثة: الإقطاع: وفيها يمتلك الإقطاعي وسائل الإنتاج وخاصة الأرض، أما الأقنان فيعملون في الأرض بمقابل يدفعه لهم الإقطاعيون، وقد وضعت طبقة الإقطاعيين من النظم والأجهزة مما كفل لها حماية مصالحها. بيد أن التقدم العلمي والصناعي أدى إلى ظهور المصانع في المدن غير الخاضعة لسيطرة حكام الإقطاع، والتي اجتذبت الفلاحين الهاربين من أراضي الإقطاعيين. وبذلك ظهر في الأفق نظام إنتاجي آخر هو الرأسمالية الصناعية.

المرحلة الرابعة: وفيها حلت البرجوازية محل الإقطاع، وظهرت في المجتمع - ولأول مرة - طبقتان أساسيتان هما: الطبقة البرجوازية، وطبقة البروليتاريا. والبرجوازي في هذا النظام يمتلك وسائل الإنتاج الأساسية في المجتمع. ويعتقد ماركس أن هناك قوانين ثلاثة تؤدي إلى تدهور النظام الرأسمالي هي: قانون فائض القيمة وقانون تراكم رأس المال، وأخيرا قانون الإفقار المطلق. وتعمل هذه القوانين على إظهار التناقضات الكامنة في النظام الرأسمالي مؤدية بذلك إلى تذمر العمال، ثم انفجار ثورة علنية.

المرحلة الخامسة: الاشتراكية: فيها يصبح المجتمع مالكا لوسائل الإنتاج ويخلو – بالتالي - من الطبقات، وبذلك تنمو وسائل الإنتاج نموا حرا.

ولقد حاول بعض الدارسين المحدثين إعادة النظر فيما يمكن أن يسهم به الفكر الماركسي في دراسة قضية التنمية أو التحديث. وحينما بدا هؤلاء الدارسون تناول هذه القضية، وجدوا أن ماركس وإنجلز قد تناولاها - على نحو معين - قبل أكثر قرن من الزمان. فكتاب " رأس المال" ذاته يعد دراسة نظرية في تحول المجتمع الإقطاعي التقليدية إلى مجتمع بورجوازي تحديث. وكتابات ماركس عن المجتمع الزراعي في مؤلفه 18 برومير ولويس بونابرت" تعد هي الأخرى إسهاما في تحليل المجتمع التقليدي بوجه عام. كذلك فإن مقالات ماركس عن الحكم البريطاني في الهند تعد تحليلا

العملية التنمية في مجتمع تقليدي متخلف، بل إن البعض قد ذهب إلى أن المنشور الشيوعي ذاته يعد نظرية في التنمية والتحديث.

لقد حاول ماركس في مؤلفه "رأس المال" تتبع العملية منذ نشأتها المتمثلة فيما أطلق عليه بالتراكم الأولى لرأس المال، حيث أوضح كيف أدت هذه العملية إلى تفكك المجتمع الإقطاعي تحت ضغط سلسلة التطورات التي تمثلت في انفصال المنتج عن وسائل الإنتاج، وإلغاء القنانة، وتحرير عمال المدينة من القيود التي كانت تفرضها عليهم الطوائف المهنية خلال العصور الوسطى وظهور النظام الرأسمالي الصناعي.

وفضلا عن ذلك فإن عملية التنمية هذه لم تكن - عند ماركس - اقتصادية فقط في أساسها. فلقد اكتسبت قوتها الدافعة من سعي الرأسماليين الدائب نحو تنمية رؤوس أموالهم عن طريق استغلال العمال، مما أدى إلى سعي الرأسماليين - مرة أخرى - نحو تحديث وتطوير العمليات التكنولوجية الإنتاجية بوصفها الوسيلة الأساسية لتراكم رؤوس أموالهم، وبذلك تتم التنمية الرأسمالية - عند ماركس - من خلال أداة معينة هي الطبقة البرجوازية التي تلعب دورا معجلا. أما الفلاحون والعمال فهم ضحايا هذه الطبقة؛ ومن ثم تصبح الطبقة الرأسمالية هي الطبقة الفائزة أو المنتصرة.

ويعتقد ماركس أن التقدم التكنولوجي والتوسع الصناعي - التجاري (وهما دعامتان من دعائم النظام الرأسمالي) قد دفعا البرجوازية إلى تبني نمط الإنتاج الرأسمالي وتوسيع نطاقه. ولقد أدى ذلك إلى ظهور سوق دولية، ومجتمع متحضر، ثم خضوع المناطق الريفية لسيطرة المدن. وكان طبيعيا أن يؤدي ذلك إلى تركيز وسائل الإنتاج والملكية في يد فئة قليلة من الناس. وما تلبث الدولة أن تتخذ طابعا مركزيا يقوم على وجود نصوص وقواعد قانونية ومصالح طبقية قومية.

ولقد نظر ماركس إلى التنمية الرأسمالية (أو التحديث بوصفها عملية شاملة بدأت في أوربا ثم بدأت تسود العالم بأكمله من خلال انتشار الثقافة البرجوازية في البلدان المتخلفة.

ولا يقف تحليل ماركس للتنمية الرأسمالية الغربية وتأثيرها في العالم غير الغربي عند هذا الحد. فعملية التنمية (أو التحديث) في دول أوربا الغربية وأمريكا تبدأ في ولوج مرحلة الانهيار الرأسمالي. ذلك لأن الرأسمالية التي ظهرت بوصفها قوة قاهرة دافعة على التغيير قد بدأت في افتقاد هذه الخاصية. فالبرجوازية التي وصلت إلى

أوضاع الزعامة وتقلدت مقاليد القوة في المجتمع (بوصفها وسيلة للتحول الثوري في المجتمع التقليدي) تتحول الآن لتصبح طبقة محافظة، على الرغم من أنها كانت تسعى يوما - بحكم دوافعها الخاصة - إلى تصدير ثورة التحديث إلى الدول المتخلفة.

ولقد أوضح ماركس وإنجلز أنه خلال المرحلة المتقدمة من النمو الرأسمالي، يصبح المجتمع أكثر تقدما وتحديثا، في الوقت الذي يشهد فيه صراعا طبقيا متزايدا حادا بين البورجوازية والبروليتاريا، فوسائل الإنتاج تزداد آلية وميكنة. وفي نفس الوقت فإن نظام الإنتاج الرأسمالي يميل إلى العالمية، مما يسهم في اختفاء الفروق والاختلافات القومية بين الشعوب. وهذا يرجع بطبيعة الحال إلى تطور البرجوازية، وحرية التجارة، واتساع السوق العالمية. بيد أن المجتمع الدولي الذي ينمو خلال الحقبة الأخيرة من المرحلة البرجوازية يحمل طابعا استقطابيا يتمثل في الصراع الطبقي بين الجماهير الغفيرة من البروليتاريا المأجورة والأقلية الصغيرة الرأسمالية التي تمكنت من البقاء في ظل الصراع الدامي.

وتتضمن معالجة ماركس لمرحلة المجتمع الاشتراكي او الشيوعي إشارات عديدة العملية التحديث؛ ذلك لأن الماركسية - في جوهرها - نظرية في عملية النمو التاريخي للجنس البشري والتحقيق الذاتي النهائي الذي يتحقق في مجتمع ما بعد التاريخ الذي يمثل في نظر ماركس الاشتراكية أو الشيوعية. ولقد ميز ماركس بين مرحلتين أساسيتين يمر بهما المجتمع الشيوعي العالمي، ذلك المجتمع الذي سينشأ بعد الثورة البروليتارية.

أما المرحلة الأولى (التي أطلق عليها ماركس الشيوعية الأولية) فتمثل نظام الثورة البروليتارية ذاته؛ أي النظام الذي يخضع فيه المجتمع لديكتاتورية العمال عشية قلب نظام الحكم البرجوازي والسيطرة على وسائل الإنتاج وتحويلها إلى ملكية جماعية تمارسها الطبقة العاملة. وفي ظل هذه الظروف فإن الرأسمالية المتمثلة في استغلال العمل المأجور من أجل تراكم رأس المال ستختفي ليحل محلها نظام يقوم على الإنتاج من أجل إشباع الحاجات الاجتماعية. ونظرا للمشكلات الفنية التي يخلقها التحول الاشتراكي ووجود رواسب أو بقايا من العادات والاتجاهات التي تعبر عن النظام الرأسمالي، فإنه يصبح من الضروري - في هذه المرحلة - حصر الناس طبقا لكمية العمل الذي يؤدونه.

وفي المرحلة العليا من المجتمع الشيوعي فإن القوى الإنتاجية التي ظهرت بفضل النظام الرأسمالي والتي تحررت بفضل ثورة البروليتاريا هي التي ستتكفل بإنتاج السلع الكافية للتوزيع، بحيث يتم هذا التوزيع طبقا للحاجات ومن ثم نجد الأفراد الذي حققوا إنسانيتهم تحقيقا كاملا يسعون إلى أداء أشكال عديدة من النشاط الإنتاجي. غير أنهم في أدائهم لهذه النشاطات لا يضعون الضغط الضرورة كما كان الحال في الماضي بل يؤدونها بوصفها وسيلة للتعبير الذاتي التلقائي.

ولقد عبر ماركس عن ذلك بطريقة رومانسية في مؤلفه الإيديولوجية الألمانية حيث يقول: "... عندما يبدأ تقسيم العمل، فإن كل شخص ينظر إلى العمل في مجال معين من مجالات النشاط الإنساني، ولا يستطيع بعد ذلك أن يتخلص أو يهرب منه فهو قد يكون قناصا، أو صيادا للسمك، أو راعيا للماشية، أو ناقدا، وعليه أن يظل هكذا إذا لم يكن يريد أن يفقد مصدر عيشه. أما في المجتمع الشيوعي - حيث لا نجد فردا يختص بمجال معين من مجالات النشاط الإنسانى بل يعمل كل فرد في المجال الذي يرغب العمل فيه. وحيث يخضع الإنتاج لتنظيم المجتمع ككل، فإن الفرد يستطيع أن يقوم اليوم بعمل شيء معين وغدا بشيء آخر، أي أن يمارس القنص في الصباح، وصيد الأسماك في الظهيرة، ورعي الماشية في المساء، والنقد بعد تناوله عشائه، دون أن يكون قناصا، أو صيادا للسمك، أو راعيا للماشية أو ناقد

والحقيقة التي ينبغي أن نؤكدها هنا هي أن ماركس لا ينظر إلى الاشتراكية أو الشيوعية في ضوء النمو الاقتصادي كما يذهب البعض . ذلك أن ماركس برغم تمييزه بين المرحلتين الدنيا والعليا من المجتمع الشيوعي، وبرغم ربطه المرحلة الأخيرة - فقط - بالوفرة الاقتصادية، إلا أن الانتقال من المرحلة الدنيا إلى المرحلة العليا لا يعني - عنده – اتساعا في نطاق التصنيع أو حدوث عمليات تنموية اقتصادية بعيدة المدى. ذلك أن عمال الدول المتقدمة الصناعية هم الذين سيقودون الثورة، ومن ثم فإن البروليتاريا سترث - بالضرورة - عالما غنيا يتسم بالوفرة الاقتصادية .

ولا تقتصر المهمة الاقتصادية الثورة البروليتاريا على تطوير القوى الإنتاجية للمجتمع، بل إنها - كما يذهب ماركس - ستحرر البروليتاريا من القيود التي فرضها عليها الاقتصاد الرأسمالي، ولابد وأن ينقضي بعض الوقت - بعد الاستيلاء على وسائل الإنتاج - حتى تتمكن فيه الثورة البروليتارية من تنظيم الإنتاج والإدارة والتوزيع على أسس جديدة. وإنه استنادا إلى هذه الفكرة، فإن ماركس وإنجاز قد

اعتبرا المرحلة الدنيا من الشيوعية بمثابة فترة انتقالية لا تتعدى الشهور أو السنين، ولا تصل بأي حال من الأحوال - كما يذهب البعض - إلى العقود.

وفضلا عما سبق يؤكد ماركس وإنجلز القوي الخلاقة التي تنطوي عليها الطبيعة الإنسانية. وهنا نجد تأثرهما بهيجل وفيورباخ أوضح ما يكون. ولقد أكد ماركس في غير موضع أن الإنسان كائن منتج حر، وأنه حيوان واع، تلقائي، لديه قدرات فطرية على الإبداع الفني حتى خلال إنتاجه أو نشاطه المادي، كما أن لديه القدرة على الاستمتاع الجمالي بالعالم الزاخر بالأشياء. لقد ظل الإنسان - كما يقول ماركس - عبر تاريخچه كائنة غير مكتمل الإنسانية، مغتربة، منشغلا فقط بالحصول على مصدر عيشه. وحالما تتغير العلاقات الاجتماعية التي جعلته أسيرا لها، فلابد وأن يطرأ تغير جذري على ذاته وإنسانيته بسبب تأكيد ميوله الإنسانية. ويستطيع الإنسان - حينئذ - أن يقيم حياة إنتاجية إنسانية، حياة لا تعني فقط أن يكون منتجا حرة، بل منتجا مشتركا مع آخرين.

وهكذا يبدو واضعا أن الشيوعية عند ماركس لا تعني المرحلة القصوى من الوفرة والرخاء، على الرغم من أنه تصور توافر سلع تشبع الحاجات المعقولة، والواقع أن تعريف الشيوعية في ضوء الاستهلاك الجماهيري الوفير لابد وأن يلقي من ماركس نفس الاحتقار والازدراء الذي أبداه لفلسفة بنتام النفعية ولكل أعمال الفلاسفة الذين صوروا الإنسان على أنه كائن يسعى إلى الحصول على اللذة.

وعند هذا الحد تنتهي عملية التحديث في الفكر الماركسي الكلاسيكي خاصة عندما نصل إلى مرحلة الثورة البروليتارية العالمية، إذ أن هذه الثورة - عند ماركس وإنجلز - تمثل خطا فاصلا عظيما بين العمليات التاريخية السابقة للنمو الإنساني، والمجتمع التاريخي المقبل الذي سيتجاوز – بالتأكيد - عملية التحديث فالتصنيع، والتحضر، والتكنولوجيا، وقهر الطبيعة؛ وانهيار المجتمع التقليدي في الدول المتخلفة، ثم طبع هذا المجتمع بطابع عالمي، كل هذه الأمور هي من مهام الحقبة البرجوازية. ومن ذلك يتضح بجلاء أن الثورة البرجوازية التي تؤدي إلى تنمية المجتمع الرأسمالي هي بمثابة إعداد للمجتمع الشيوعي المقبل، ومهمة الثورة الشيوعية – في رأي ماركس - ليس تحديث المجتمع إلى مدى أبعد، بل طبعه بطابع إنساني إلى أبعد حد، ثم تكامل الإنسان مع نفسه ومع الطبيعة، حتى يصبح في نهاية الأمر سيد الظروف المحيطة به.

هنا وقد ظلت نظرية ماركس في المجتمع البرجوازي طوال القرن الماضي موضوعا لنقد. فلقد اعتبر ماركس أن الدول الرأسمالية المتقدمة تمثل بالنسبة للمجتمعات الأقل تقدما صورة المستقبل.. ولقد ذكر ماركس في مقدمة رأس المال ان البلد الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يمثل المستقبل الخاص للبلد الأقل تقدما.

وإذا ما رجعنا إلى المائة سنة الماضية لوجدنا أن ما قاله ماركس بالنسبة للبلاد الأقل تقدما لم ينطبق فعلا إلا على عدد قليل منها، وهي البلاد التي فلتت من الخضوع السيطرة البلاد الأكثر تقدما. ومن المحقق أن مثل هذا التحديد ينطبق الآن على عدد قليل من البلدان وهي معظم بلدان غرب أوروبا واليابان وكندا واستراليا ونيوزيلندة؛ بينما نجد بقية أجزاء العالم الرأسمالي لا تزال تعيش حياة التخلف والبؤس؛ بل إن الطريق الوحيد أمامها للقضاء على هذا التخلف هو الخروج مباشرة من أسر النظام الرأسمالي.

وفضلا عن ذلك لوحظ أن اتجاهات التنمية أو النمو الاقتصادي والاجتماعي في دول كإنجلترا وفرنسا وألمانيا لا تسير في نفس الخط الذي تنبا به ماركس في كتاباته. فالأزمات الاقتصادية الناتجة عن زيادة الإنتاج لا تتجه من السيئ إلى الأسوأ، كما أن تنبؤه بالأزمة العالمية لم يتحقق. كذلك أوضحت تجارب كثير من المجتمعات البرجوازية أنها - خلال مراحل تطورها ونموها - لا تتخذ طابعة استقطابية بين قلة صغيرة رأسمالية ثرية من ناحية، وجماهير غفيرة تمثل بروليتاريا بائسة من ناحية أخرى. بل على العكس من ذلك فإن الثروة تميل إلى اتخاذ طابع أكثر انتشارا متيحة بذلك ظهور جماعات اقتصادية - اجتماعية وسيطة تزداد سيطرة على العمل الصناعي، وتميل إلى تحقيق مزيد من النجاح في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعمل. وتحاول المجتمعات الرأسمالية المعاصرة تبني ميكانزمات إصلاحية من خلال حركة نقابات العمال والمنظمات السياسية كالديمقراطية البرلمانية، مقللة بذلك من فرصة ظهور استقطاب طبقي.

غير أن أهم ما يعنينا هنا هو تقييم وجهة نظر ماركس في مشكلة التنمية أو التحديث؛ ذلك لأن وجهات نظره المتعلقة بانهيار الرأسمالية قد حظيت باهتمام كبير من جانب العلماء الاجتماعيين. ومن الإسهامات الجادة التي قدمها ماركس في هذا المجال فهمه للتنمية (أو التحديث) على أنها عملية ثورية؛ أي أنها تتضمن تحولات شاملة في البناءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية، فضلا عن

أساليب الحياة والقيم الثقافية. كذلك كان ماركس واعيا كل الوعي بأن التحول إلى التحديث أو العصرية) – شأنه شأن أي تغير شامل في نمط الحياة الإنسانية - يتضمن عادة صراعة حادة بين القوى الاجتماعية التي يكون التغير لصالحها وتلك التي يكون هذا التغير ضد صالحها. وأخيرة نجد ماركس يعد صاحب نظرية في التحديث تؤكد دور العوامل الاقتصادية والتكنولوجية. وهنا تبدو أحد ميزات الحتمية الاقتصادية كوسيلة للتغير برغم الهجوم الذي شن عليها.

وبرغم ذلك كله فلقد فشلت معالجة ماركس للتنمية الرأسمالية في توضيح إمكانية تنوع وتباين عملية التحديث ذاتها. فهناك أنماط متنوعة من التحديث، وأن النظرية الصادقة يجب أن تعكس هذه الحقيقة بوضوح؛ بعبارة أخرى يجب أن تستند نظرية التنمية إلى أساس مقارن. وهذا ما نفتقده في معالجة ماركس للتنمية الرأسمالية الغربية؛ ذلك أن تصور ماركس الواحدي الخط للعمليات التاريخية، فضلا عن تسليمه بأن ثمة بناء اجتماعا - اقتصاديا يلائم كل حقبة مقبلة، قد أديا به إلى فهم عملية التحديث في ضوء عملية البرجزة **bourgeoisification**. ولقد استعان ماركس ببريطانيا كمثال نموذجي، معلنا أن إنجلترا تمثل الحالة الكلاسيكية للتنمية الرأسمالية الحديثة، آخذا في اعتباره النقد الذي يمكن أن يوجه إليه، وهو أن هذه الحالة الكلاسيكية قد لا تنطبق على ألمانيا وقتئذ.

ويبدو إخفاق ماركس في تصوره هذا، إذا ما علمنا أن المجتمع الأوربي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد شهد تنوعا وتباينا ملحوظين فيما يتعلق بأنماط التصنيع ومصادره. ذلك أن كل الأقطار الأوربية لم تخبر التصنيع المفاجئ السريع الذي أدى إلى حدوث تركز في الصناعات الثقيلة. ويكفينا أن نستشهد في ذلك بالدانمرك التي ظلت لفترة طويلة بلدة زراعية في المحل الأول.

كما أن عملية النمو الرأسمالي لم تحدث خارج نطاق أوربا بنفس التلقائية وعدم وجود توجيه منظم على نحو ما هو واضح في تصوير ماركس للمجتمع الإنجليزي خلال القرن التاسع عشر. ففي بعض البلدان كان التوجيه المنظم يتم عن طريق البنوك المستثمرة، وفي بلدان أخرى - كما هو الحال في روسيا خلال القرن التاسع عشر- كان يتم هذا التوجيه بواسطة سلطة الدولة المركزية.

ومع ذلك فبالإمكان الرد على الانتقادات التي توجه إلى ماركس بأن التصنيع لا يعدو أن يكون أحد العناصر العديدة لعملية التحديث، وأن الاختلاف أو التباين في

نطاق أو نمط التصنيع - على نحو ما أشرنا قبل قليل – ليس إلا أمرا عارضة يدخل في نطاق عملية اجتماعية أشمل تمثل التحول نحو التحديث، وأيا كانت الفروق النوعية في نمط التنمية الرأسمالية، فإن الحقيقة تظل قائمة وهي أن مجتمعا برجوازيا حديثا قد ظهر بالفعل. وعند هذا الحد يمكننا أن نلمس جوانب قوة في تحليل ماركس خاصة في معرض تناوله لأوروبا الغربية.

غير أن التطور التاريخي للمجتمع الدولي الحديث يمثل أعظم تفنيد لمحاولة تعميم ماركس التجربة الأوربية والأمريكية الشمالية على المجتمعات غير الغربية. لقد بالغ ماركس في قدرة الرأسمالية - بوصفها أسلوبا للتنمية - على معاونة الدول المتخلفة التي تقع خارج نطاق الأطلنطي على تجاوز تخلفها. كما أنه بالغ في تقدير الدور التاريخي للبرجوازية، التي لم تتحول في أغلب المجتمعات غير الغربية. ومن ثم يمكن القول إن التنمية في كثير من بلدان العالم لم تتم بفضل عملية البرجزة، بل إن هناك قوى اجتماعية – غير البرجوازية- هي التي قادت التنمية في بلدان عديدة من العالم، وأن السياسات الثورية قد لعبت دورا حاسما في تنمية وتطوير مجتمعات عديدة.

المحاضرة رقم 6

ثانيا: الاتجاه المثالي والتنمية من خلال أفكار ماكس فيبر

اهتم ماكس فيبر بمعالجة نفس الظاهرة التي اهتم ماركس بمعالجتها وهي نشأة النظام الرأسمالى الغربي بوصفه أسلوبا للتنمية، فضلا عن أن الاتجاه الذي تبناه الرجلان كان اتجاها تاريخيا - بنائيا. غير أنه يظل صحيحا - مع ذلك – أنهما قد انطلقا من وجهتي نظر متعارضتين في تفسير نشأة هذا النظام.

لقد كان فيبر معنيا بدراسة العلاقة بين الدين والاقتصاد. بهدف فهم المظاهر الأساسية للنظام الاجتماعي والاقتصادي للعالم الغربي الحديث ٠ والواقع أن فيبر لم يكن يهتم فقط بإثبات وجود علاقة بين الدين والاقتصاد، ولكنه كان يهدف إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين الظاهرتين.

ولقد أوضح فيبر أن هناك تأثيرا متبادلا بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية ويترتب على ذلك أن أي تفسير يتحيز لإحداها، إنما هو تفسير خاطئ من

أساسه. واستنادا إلى هذا الفهم تصبح نظرية التفسير المادي للتاريخ خاطئة، كما أن النظرية العكسية خاطئة هي الأخرى، وهي النظرية التي تفسر الظواهر الاقتصادية بوصفها مجرد وظيفة للعوامل الدينية. فبينهما – إذن- اعتماد وتأثير متبادل، وكل منهما يتأثر بمجموعة من العوامل الأخرى.

والملاحظ أن فيبر لم يعالج الجوانب المختلفة للدين بوصفه ظاهرة اجتماعية، بل اكتفي بدراسة الأخلاقيات الاقتصادية للدين. وهو لا يقصد بالأخلاقيات الاقتصادية للدين، تلك المبادئ الغائية التي يتضمنها، والتي تتطلبها الصورة العملية للسلوك بل يقصد الأخلاقيات الاقتصادية لستة ديانات عالمية هي: الكونفوشية، والهندوسية، والبوذية، واليهودية، والمسيحية، والإسلام؛ ثم درس طبيعة الأخلاقيات الاقتصادية في كل منها، وآثارها على التنظيم الاقتصادي والحياة الاجتماعية للشعوب التي تنتمي إلى هذه الديانات.

غير أن أهم ما يعيننا هنا هو تحليل فيبر للعلاقة بين البروتستانتية والرأسمالية الحديثة. وهنا نجد فيبر يقرر منذ البداية أنه على الرغم من وجود عناصر متعددة لما يطلق عليه بالاقتصاد الرأسمالي في الماضي في كثير من المجتمعات غير الأوربية، إلا أن الرأسمالية الغربية الحديثة تمثل ظاهرة فريدة. ويذهب فيبر إلى أن الرأسمالية الغربية تستند إلى المشروعات الاقتصادية القائمة على التنظيم الرشيد، والذي تتم إدارته وفقا للمبادئ العلمية، والثروات، والإنتاج من أجل السوق، والإنتاج للجماهير ومن خلال الجماهير، والإنتاج من أجل المال، والحماس المتزايد، والروح المعنوية العالية، والكفاءة في العمل، تلك التي تتطلب تفرغا كاملا لفرد يزاول مهنته أو عمله. وهذا التفرغ يجعل من العمل المهني هدفا ومطلبا رئيسيا في حياة الفرد. وبعبارة أخرى فإن الرأسمالية تستند إلى عناصر معينة منها: العمل الشاق، والاقتصاد في الإنفاق، وضبط النفس، وتجميع رؤوس الأموال، والإبداع الابتكار والترشيد.

تلك هي الخصائص النموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة، وهي بذلك تختلف عن أشكال الرأسمالية الغربية الحديثة التي ظهرت في مجتمعات غير غربية خلال مراحل تاريخية سابقة. وفضلا عن ذلك يذهب فيبر إلى أن الرأسمالية الحديثة تتطلب وجود أفراد يتميزون بخصائص سيكولوجية معينة، وسلوك معين، وظروف اجتماعية معينة. ذلك لأن التنظيم الرأسمالي - كما يقول فيبر - لا يتحقق في مجتمع يتسم أفراده بالكسل، ويتمسكون بمعتقدات خرافية، ويتميزون بعدم الكفاءة.

ولقد حاول فيبر بعد ذلك تفسير التحولات التي طرأت على الخصائص السلوكية أو السيكولوجية لشعوب الدول الرأسمالية الغربية، فذهب إلى أن الرأسمالية الحديثة قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية. فروح الرأسمالية هي نفسها روح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية. لقد وجدت الأخلاق الاقتصادية في نطاق الديانة البروتستانتية قبل أن تظهر الرأسمالية الحديثة. وإذا فروح الرأسمالية ظهرت قبل الرأسمالية ذاتها.

إن العقيدة البروتستانتية تهتم اهتماما كبيرا بتنشئة الفرد تنشئة عقلية وهي تمنح المهنة قيمة أخلاقية كبيرة كما أنها تقدس العمل، بل وتعتبر أن تأدية العمل بأمانة وحماس إنما هو واجب مقدس. والعقيدة البروتستانتية.

في مؤلفه الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية يستهل فيبر بتسجيل حقيقة إحصائية هي أن أغلب كبار رجال الأعمال والعمال المهرة وأصحاب المهن الفنية والتجارية الهامة في أوربا هم عادة من البروتستانت، وأن هذه الحقيقة صادقة تاريخية. فلو تتبعنا هذه العلاقة في الماضي أمكننا التوصل إلى نتيجة هامة هي أن عددا ملحوظا من المناطق التي شهدت نموا رأسماليا مبكرا في بداية القرن السادس عشر كانت مناطق تسودها البروتستانتية. كذلك أوضح فيبر أنه منذ عصر الإصلاح كانت الدول الرائدة اقتصاديا هي تلك التي تسودها العقيدة البروتستانية مثل: هولندا، وإنجلترا، وأمريكا. بينما ظلت الدول الكاثوليكية أو غير البروتستانتية متخلفة نسبيا؛ وأن حركة التصنيع المواكبة للرأسمالية انتشرت بشكل ملحوظ في المناطق الشمالية من ألمانيا وفرنسا وإنجلترا منها في المناطق الجنوبية بسبب زيادة نسبة البروتستانت في الشمال. ولقد فسر فيبر ذلك بأن روح العقيدة البروتستانتية في تلك الدول كانت تدعيما وتثبيتا لأشكال النشاط التي تعتبر ضرورية لإقامة وإدارة المشروعات الرأسمالية.

هذا وقد تعرضت وجهات نظر فيبر هذه الانتقادات عديدة، بل وما تزال حتى الآن موضعا لجدل لا ينتهي. فهناك دلائل تشير إلى أن الكونفوشية – مثلا – لا تختلف كثيرا عن كل من المسيحية واليهودية. إذ الملاحظ أن الكونفوشية تدعو إلى النزعة العملية في الحياة، كما أن تعاليم كونفوشيوس تتضمن نظرية منظمة عقلية في تنشئة الفرد. وبالإمكان الاستعانة باليابان كنموذج يدحض وجهة نظر فيبر. فعلى الرغم من أن الديانة السائدة في اليابان ليست هي الديانة المسيحية أو اليهودية،

وعلى الرغم من أن اليابان لم تشهد منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر تغيرا ملحوظا في معتقداتها الدينية، على الرغم من ذلك كله استطاع هذا البلد أن يحرز تقدما هائلا فيما يتعلق بالنظرة العقلية للحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كما استطاع أن يحرز تقدما رأسماليا هائلا.

ومن الانتقادات الأخرى التي تعرضت لها وجهة نظر فيبر أن الرأسمالية بأشكالها (النقدية، والعقارية، والتجارية) قد نشأت قبل ظهور البروتستانتية في القرن الخامس عشر. وكانت مدن إيطاليا وجمهورياتها ممثلة هذه الصور المبكرة للرأسمالية الصناعية في القرن التاسع عشر، بل كانت أكثر ازدهارا في الجنوب على سواحل البحر الأبيض منها في الشمال باستثناء هولندا وإنجلترا. وكانت الحركة التجارية أساسا في الجنوب بعد عصر الاستكشافات الجغرافية والاستعمار الهولندي والأسباني والبرتغالي قبل نشأة البروتستانتية.

وفضلا عن ذلك نجد الأسس النظرية التي تستند إليها العقائد البروتستانتية تختلف فيما بينها اختلافا شديدة، لذلك فمن الصعب إرجاع ظاهرة اقتصادية مثل الرأسمالية أو التنظيم العقلي للعمل الحر إلى عقائد مختلفة من حيث الجوهر. ومثل هذا التعدد في العقائد البروتستانتية يشير إلى أن النشاط الاقتصادي الواحد له أسس أخرى غير العقيدة. بل إن ظهور البروتستانتية ذاتها كان بمثابة رد فعل للمسيحية التي ظهرت قبلها بخمسة عشر قرنا والتي عرفت فيما بعد بالكاثوليكية؛ وكلاهما لا يؤثران كثيرا في الحياة الاقتصادية لسبب بسيط هو أن الحياة الاقتصادية تخضع لظروف أخرى وأوضاع معينة. ومن ثم يمكن القول أن البروتستانتية قد نشأت - في الأصل - لكسر الزيف الديني وإثبات حرية الإيمان ورفض لكل سلطة تتوسط الإنسان والله. هي إذا دعوة إلى التحرر الديني والاجتماعي ورفض الاستغلال والسيطرة، أكثر منها دعوة إلى سيطرة جديدة باسم رأس المال والنشاط الحر للأفراد.

يضاف إلى ذلك كله أن هناك في عالمنا المعاصر دولا اشتراكية استطاعت أن تحرز تقدما اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا دون أن تتبنى نزعة دينية معينة. وهنا يبدو لنا واضحا كيف أن تأكيد فيبر لدور الدين قد جعله يغفل عوامل عديدة مثل الاستعمار والإمبريالية والتجارة، ونشأة المدن الساحلية، والثورة التكنولوجية، وتلك أمور يجب وضعها في الاعتبار إذا ما أردنا إقامة تفسير شامل لظهور الرأسمالية بوصفها نمط التنمية في المجتمع الغربي.

لخص فيبر في مؤلفه السالف الذكر هذه الروح على النحو التالي: تسيطر على الإنسان نزعة جمع المال والاقتناء بوصفهما هدفين أساسيين للحياة. فالإنجاز الاقتصادي لم يعد بالنسبة للإنسان مجرد وسيلة لإشباع حاجاته المادية.. ولقد كانت هذه الفكرة بمثابة المبدأ الأساسي الموجه للرأسمالية. ولو حاولنا قراءة الكتابات الأولى لماركس وعلى الأخص المخطوطات الفلسفية أو الإيديولوجية الألمانية أو حتى رأس المال" لاحظنا أن الثقافة الرأسمالية في هذه الكتابات تشبه تلك التي عرض لها فيبر. فنمو الرأسمالية أدى إلى انهيار في الارتباطات والعلاقات التقليدية، وعلى الأخص في المجال الاقتصادي، غير أن ماركس - مع ذلك – قد أكد الجوانب القهرية للرأسمالية؛ ذلك لأن الناس في ظل المجتمع الرأسمالى يخضعون لاستعباد السوق. أما فيبر فقد ذهب إلى أن العمل الشاق المنظم والدافع الدائم التحقيق الثروة المادية كانا من نتاج الالتزام أو الارتباط بقيم معينة.

هذا وقد قوبل مؤلف فيبر الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية بحفاوة بوصفه تفنيدا ودحضا للفكر الماركس؛ مما دفع بعض الدارسين إلى ارفض نظرية ماركس في تفسير التاريخ. غير أنني أعتقد أن هؤلاء الدارسين لم يسيئوا فقط فهم آراء ماركس، بل أساءوا أيضا - وبدرجة أكبر - فهم آراء فيبر؛ وتلك نقطة سنزيدها تفصيلا عند تناولنا للاتجاهات الحديثة المختلفة في دراسة التنمية. لقد تجاهل هؤلاء الدارسون الاعتبارات العديدة والتحذيرات المختلفة التي تضمنتها كتابات فيبر.

والواقع أن هذا المفكر لم يؤكد في أي موضع من كتاباته أن الرأسمالية لم تكن تستطيع أن تنمو وتتطور دون وجود مسبق للبروتستانتية القائمة على الزهد؛ كما أنه لم يذهب إطلاقا إلى أن البروتستانتية القائمة على الزهد كانت أهم العوامل التي أدت إلى نشأة الرأسمالية. وفي ذلك يقول فيبر : ... ليس في نيتنا التسليم بقضية ساذجة كقضية روح الرأسمالية .. أو أن نقول إن الرأسمالية قد ظهرت فقط نتيجة للآثار التي أحدثها الإصلاح الديني، أو حتى القول بأن الرأسمالية كنظام اقتصادى تعد من خلق الإصلاح. بل إن فيبر قد ذهب إلى أبعد عن ذلك حين أوضح أن تطور الترشيد الاقتصادي قد واجه مقاومة داخلية حادة، حينما وجدت معوقات روحية . وفضلا عن ذلك يذهب فيبر إلى أنه على أية محاولة تسعى إلى تفسير الترشيد المميز للحضارة الغربية أن تقر – وبوضوح - الأهمية الأساسية للعامل الاقتصادي.